

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الموافقة على التعديل الرابع لاتفاق منحة مجموعة

نتائج برنامج الاستيراد السلعى للقطاع الخاص

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠١

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥٩ من الدستور :

قرر :**مادة وحيدة :**

ووفق على التعديل الرابع لاتفاق منحة مجموعة نتائج برنامج الاستيراد السلعى للقطاع الخاص ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠١ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ ذى القعدة سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٣٠ يناير سنة ٢٠٠٢ م)

اتفاق منحة الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية رقم (٢٦٣ - ك - ٦٤٣)

التعديل الرابع

لاتفاق منحة الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية رقم (٢٦٣ - ك - ٦٣٩)

التعديل الرابع

لاتفاق منحة مجموعة نتائج

برنامج الاستيراد السلعي للقطاع الخاص

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠١

التعديل الرابع بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠١ لاتفاق منحة مجموعة النتائج المؤرخة
٣ سبتمبر ١٩٩٨ بين حكومة جمهورية مصر العربية (الملتقى) وحكومة الولايات المتحدة
الأمريكية ممثلة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) لبرنامج
الاستيراد السلعي للقطاع الخاص .

بند ١ - يعدل اتفاق المنحة المعدل آنفاً في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٨ ، ٢٣ يوزية ١٩٩٩

و ٥ أبريل ٢٠٠٠ على النحو التالي :

يعدل بند ٢-١ بحذف عبارة "ستمانسة وخمسون مليون دولار أمريكي
(٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار)" واستبدالها بعبارة "ثمانانة وخمسون مليون دولار أمريكي
(٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار)".

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل باللغتين العربية والإنجليزية ، وفي حالة وجود غموض أو تعارض
بين النصين يرجح النص الإنجليزي .

بند ٣ - فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل ، فإن اتفاق المنحة يظل نافذ المفعول وله كامل القوة والأثر طبقاً لجميع أحكامه .

بند ٤ - النفاذ :

يدخل هذا التعديل حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

بند ٥ - التصديق :

يتخذ المتلقى كافة الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل وتخطر الوكالة في أقرب وقت ممكن بتمام هذا التصديق .

وإشهاداً على ما تقدم فقد تم التوقيع على هذا التعديل بأسماء الممثلين المفوضين قانوناً لكل من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتسليمها في التاريخ المذكور سالفاً .

عن حكومة

الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع :

الاسم : **ديفيد ولش**

الوظيفة : السفير الأمريكي

بالقاهرة

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

التوقيع :

الاسم : **د. أحمد الدرش**

الوظيفة : وزير التخطيط والدولة

للتعاون الدولي

التوقيع :

الاسم : **د. عبد الله مرزبان**

الوظيفة : رئيس قطاع التعاون الاقتصادي

مع الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع :

الاسم : **ويلر د. ج. بيرسون**

الوظيفة : مدير الوكالة الأمريكية

للعمية الدولية / مصر